

Distr.: General
23 January 2014
Arabic
Original: English



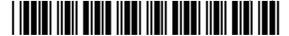
بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٩٩ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في مالي":

"يكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه الراسخ بسيادة مالي وسلامتها الإقليمية.

"ويرحب مجلس الأمن بنجاح عملية إجراء انتخابات تشريعية في ظل السلام والشفافية يومي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في مالي، ويثني على شعب مالي وسلطاتها للطريقة التي أُحرقت بها تلك الانتخابات. ويثني مجلس الأمن على جهود المراقبين المحليين والدوليين والشركاء الثنائيين والدوليين من أجل دعم العملية الانتخابية. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للدعم الأمني واللوجستي الذي قدمته خلال العملية الانتخابية. ويؤكد مجلس الأمن أنه بالإضافة إلى النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، يمثل إجراء الانتخابات التشريعية خطوة أخرى صوب استعادة الحكم الديمقراطي والعودة الكاملة للنظام الدستوري في مالي.

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الأولية التي بذلتها حكومة مالي من أجل بدء سلسلة من الاجتماعات الاستشارية الوطنية بشأن الوضع في شمال مالي تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد والإصلاح المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ الوحدة والأمن الوطنيين. ويشجع مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من الخطوات صوب توطيد الاستقرار، والنهوض بحوار ومصالحة وطنيين شاملين للجميع، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة معالجة الأسباب



الكامنة وراء الأزمات المتكررة التي عصفت بمالي، بما في ذلك الحوكمة والأمن والتنمية والتحديات الإنسانية، واستخلاص الدروس من اتفاقات السلام السابقة.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته لعملية تفاوض شاملة وذات مصداقية ومفتوحة لجميع القبائل في شمال مالي، بهدف ضمان تسوية سياسية دائمة للأزمة وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد، في ظل احترام سيادة دولة مالي ووحدها وسلامتها الإقليمية. ويدعم مجلس الأمن بالكامل الممثل الخاص للأمين العام في مالي لكي يستخدم المساعي الحميدة، بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، من أجل استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لمالي، في سياق اتفاق شامل ينهي الأزمة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣)، وفي هذا الصدد، يهيب بجميع الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو الأولي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والجماعات المسلحة في شمال مالي التي قطعت كل العلاقات مع المنظمات الإرهابية والتزمت بالاتفاق دون قيد أو شرط، أن تنفذ أحكامه بالكامل وعلى وجه السرعة، بما في ذلك تجميع عناصر الجماعات المسلحة، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد والتعجيل ببدء محادثات سلام شاملة وذات مصداقية.

”ويكرر مجلس الأمن مطالبته بأن تلقي الجماعات المسلحة في مالي أسلحتها وتنبذ اللجوء إلى العنف. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف ذات الصلة في مالي أن تتفق على تدابير فعالة للمضي قدما بتجميع عناصر الجماعات المسلحة، باعتبار ذلك خطوة أساسية تفضي إلى عملية فعالة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في سياق تسوية سلمية شاملة. ويكرر مجلس الأمن دعمه لدور البعثة النشط في دعم النهوض بالعمليات المذكورة أعلاه.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة مشاركة المرأة وتمثيلها بشكل كامل ومتكافئ وفعال على جميع المستويات وفي وقت مبكر من مرحلة تحقيق الاستقرار، ولا سيما في عمليات إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في الحوار السياسي الوطني والعمليات الانتخابية.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء الوضع الأمني الهش في شمال مالي، بما في ذلك الأحداث الأخيرة التي كشفت أن الإرهابيين وعناصر الجماعات المسلحة الأخرى أعادوا تنظيم أنفسهم واستعادوا بعض القدرة على القيام بعمليات. ويشدد مجلس الأمن على المسؤولية الأساسية لحكومة مالي عن توفير الاستقرار والأمن في

جميع أنحاء أراضيتها. ويشدد مجلس الأمن على أهمية القيام دون مزيد من التأخير بإنجاز النشر التشغيلي التام للبعثة من أجل تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ولا سيما في شمال مالي، والاستمرار في دعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول الأعضاء أن تدعم الإنجاز السريع لنشر البعثة. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف في مالي على مد يد التعاون التام لعملية نشر البعثة ولأنشطتها، ولا سيما من خلال ضمان السلامة والأمن لها.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتحقيق الذي تم بقيادة السلطات القضائية في مالي مع أفراد عسكريين، منهم الجنرال أمادو هيا سانوغو، فيما يتصل بأعمال العنف المرتكبة في عام ٢٠١٢. ويشدد مجلس الأمن على أهمية استمرار الرقابة المدنية والإشراف المدني لمالي على قوات الدفاع والأمن في مالي بوصف ذلك عنصرا أساسيا من الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، ويشيد في هذا الصدد بمساهمة الجهات المانحة الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي من خلال بعثته التدريبية للسياسات الأمنية والدفاعية المشتركة في مالي.

”ويذكر مجلس الأمن بوجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، يشجع حكومة مالي على إجراء تحقيقات في تلك الأعمال والإسراع بتقديم الجناة إلى العدالة ومواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويدين مجلس الأمن بشدة حوادث العنف الجنسي في النزاع المسلح، بما فيها المرتكبة ضد الأطفال، في مالي، وينوه بالجهود التي تبذلها حكومة مالي لإعطاء الأولوية للتحقيقات القضائية بشأن حوادث العنف الجنسي في النزاع المسلح، ويشجع الجهود الرامية إلى تسريع عودة السلطات القضائية إلى الشمال.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا عادوا إلى مناطقهم الأصلية، ويثني على حكومة مالي لجهودها من أجل التصدي للتحديات الإنسانية ويهيب بالحكومة أن تحقق حلولاً دائمة للاجئين والمشردين داخليا، بوسائل منها تهيئة الظروف المواتية لعودتهم عودة طوعية وآمنة ومستدامة وفي ظل الكرامة. ويظل يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء حجم الأزمة الغذائية ويهيب بالمجتمع الدولي

أن يواصل زيادة مساعداته إلى السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال، وتلافي الثغرة في تمويل النداء الموحد لمالي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وكذلك حكومة مالي في إطار الالتزامات المتبادلة المنبثقة من مؤتمر ”معا من أجل مالي جديد“ المعقود في بروكسل يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣. ويهيب مجلس الأمن بجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي أن تعزز دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة قصد تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دعم توفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما في شمال مالي.

”ويهيب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم شعب وحكومة مالي من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار والمصالحة في مالي وتنمية البلد.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه المستمر إزاء الوضع المفزع في منطقة الساحل ويؤكد من جديد التزامه المستمر بمعالجة التحديات الأمنية والسياسية المعقدة في هذه المنطقة، والمرتبطة بالقضايا الإنسانية والإنمائية. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن من جديد طلبه إلى الأمين العام أن يكفل التبكير بالتقدم صوب التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل“.